الابتكار الأخضر كأداة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية الجزائرية

Green Innovation as a Tool to Enhance the Competitiveness of Small and Medium Enterprises in Algerian Traditional Industry

علمي حسيبة/ مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة علي لونيسي البليدة 2، دكتورة في العلوم الاقتصادية– تخصص: اقتصاد التأمينات، h.almi@univ-blida2.dz

فائزة بعيليش/ جامعة علي لونيسي البليدة 2، دكتوراه علوم: علوم التسيير؛ تخصص: إدارة الأعمال، أستاذة مساعدة"ب"، espoire.bailiche@gmail.com

تاريخ الإيداع:2022/03/25 **تاريخ المراجعة: 2022/04/07** **تاريخ النشر: 2022/04/10**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مختلف الصعوبات التي تواجهها ، مع التركيز على مكانتها في الاقتصاد الجزائري وضرورة الاهتمام بها. كما نوضح متطلبات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل استمراريتها والارتقاء بها في سبيل تحقيق التنمية المستديمة من خلال الابتكار الأخضر، في ظل مساعي الدولية لحماية البيئة والمحافظة على مواردها. وقد توصلنا إلى جملة من النتائج كان أهمها: تسعى الدولة الجزائرية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية من خلال تقنين نشاطها وإدماجها في التنمية الاقتصادية. ويتطلب تجسيد مفهوم الابتكار الأخضر من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عوامل منها: توافر تمويل مناسب، الحصول على تكنولوجيا جديدة وإدماجها في العمليات الصناعية، خبرات تقنية عالية، ..الخ. وتحقيق الابتكار الأخضر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يقوم على إرادة سياسية للدولة في ضبط الأطر التنظيمية والقانونية التي تنشط بها هذه المؤسسات.

الكلمات المفاتيح: الابتكار الأخضر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الميزة التنافسية، الصناعة التقليدية الجزائرية.

تصنيف JEL: O31، M40، L26، P17

Abstract:

This study aimed to investigate SMEs, as well as the various difficulties they face, focusing on its place in the Algerian economy and the need to pay attention to it. We also clarify the competitiveness requirements of SMEs for their sustainability and upgrading towards sustainable development through green innovation, under the international endeavours to protect the environment and preserve its resources. We have reached a number of findings: The Algerian State seeks to enhance the competitiveness of small and medium enterprises in traditional industries through the regulation of their activity and their integration into economic development, and green innovation for Algerian SMEs is based on the political will of the State to regulate the regulatory and legal frameworks in which these institutions operate.

***Key words*:** *Green innovation; SMEs; Competitive advantage; Algerian traditional industry.*

***Jel Classification Codes* : O31, M40, L26, P17.**

P-ISSN: 2710-8708

– توطئة (مقدّمة):

بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة للاهتمام بموضوع الابتكار الأخضر، إذ أصبح مثير للاهتمام للغاية خاصة فيما يرتبط بالبيئة. وفرضت القوانين الدولية لمنظمة الأمم المتحدة قيود على الدول في الاستغلال العقلاني لمواردها والمحافظة على البيئة التي أضحت من الملفات الهامة في الدراسات والمؤتمرات والاستراتيجيات العالمية، ذلك لظهور عدة مشاكل بيئية ومناخية أدت إلى إنفاق أموال كبيرة لإعادة الأمور على طبيعتها. ومنه غدى الابتكار الأخضر جزء لا يتجزأ من السياسات الدولية وبالأخص المؤسسات الصناعية لتوطيد العلاقة مع البيئة التي تعد مصدر الحياة للإنسان. وبذلك تعين على المؤسسات الصناعية الجزائرية الامتثال لقوانين المحافظة على البيئة، والالتزام بالصداقة البيئية في مجال الابتكار.

ويتعاضم الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة كما يقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل، ورغم الأهمية المتزايدة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنَّها تعترضها منذ بداية العمل العديد من المشاكل والمعوقات تحول دون تحقيقيها لأهدافها، وبات من الضروري توجيه هذه الجهود إلى الارتقاء بمنتوجات لمؤسسات الصغيرة والمتوسطةالجزائرية خاصة التقليدية. فالمؤسسات (ص.م) بحاجة إلى التحسين المستمر وتتطلب اهتمام أكثر من طرف السلطات لترقية منتجاتها وكذا توفير المساحة التسويقية اللازمة.

وعلى ضوء الفقرات المطروحة سابقا، نقدم الإشكالية التالية:

هل تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحقيق الابتكار الأخضر؟

تفصيلا للإشكالية نقدم التساؤلات الفرعية الموالية:

– كيف يعزز الابتكار الأخضر من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

– ما هي مساعي الدولة الجزائرية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وبناء على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

– للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قدرات تنافسية ضعيفة في ظل المنافسة العالمية للمنتجات الصينية وغيرها.

– تحقيق الابتكار الأخضر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يقوم على إرادة سياسية للدولة في ضبط الأطر الإدارية والقانونية التي تنشط بها هذه المؤسسات.

I – تحليل مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصاد الجزائري.

I –1– مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لا تختلف كثيرا معايير تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول، وقد تطور مفهومها في الجزائر عبر عدة فترات بتغير القوانين والتشريعات الجزائرية. وفي الجدول الموالي سوف نعرض التطور التاريخي لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالتالي:

جدول رقم (01): التطور التاريخي والقانوني لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التاريخ	الجهة	التعريف
المخطط الرباعي 1974 – 1977	لوزارة الصناعة والطاقة – التقرير الخاص ببرنامج التنمية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل؛وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج، ويتطلب إنشائها أقل من 10 مليون دج
أفريل 1983	المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة –الملتقى الوطني الأول حول PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تشغل أقل من 200 عامل؛وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري
2 ديسمبر 2001	القانون رقم 01 –18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	كل مؤسسة إنتاج للسلع أو الخدمات، توظف من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 %فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10 جانفي 2017	القانون 02/17 والتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دج، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دج، مع احترامها لمعايير الاستقلالية.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على أدبيات الدراسة التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2001)؛ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017)؛ (أحميدة، 2009، صفحة 3)

I–2– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المؤسسات حسب القانون 02/17 المؤرخ في2017/01/10، نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم(02): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد الأجراء (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الميزانية السنوي	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	9-1	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	49 - 10	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	250 - 50	بين 400 مليون و4 مليار	بين 200 مليون و1 مليار	

المصدر: (عبد الرحمان و براشن، 2018، صفحة 219)

كما يتم تقسيمها إلى:

المؤسسات الخاصة:وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر؛ وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)

المؤسسات العمومية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتدءا من سنة 2010،حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي. (ناصر و محسن، 2014، صفحة 6)

I-3- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتصف هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، منها:

- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة؛
- روح المبادرة والابتكار، بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها؛
- قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية إضافة إلى قلة الانتشار الجغرافي؛
- الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء، وقلة التدرج السلطوي؛
- مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري. (جليل، 2019، صفحة 253)

I-4- المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة المؤسسات المزاولة للأنشطة المحركة للاقتصاد على غرار المؤسسات الصناعية الكبرى، فعلى الرغم من محدودية رأسمالها وقلة عمالها إلاَّ أنَّ لها دور هام في الاقتصاد. وعليه سوف نتطرق أولا إلى الهدف من إنشاء تلك المؤسسات، ومن ثمة نعرج على المكانة الاقتصادية لها في الدول.

I-4-1-أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

– ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها ألي سبب كان؛

– استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العالقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة؛

– تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي. (عبد الصمد و شوشان، 2020، صفحة 58)

I-4-2-الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

– **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات؛

– **تنويع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رئيسيا في تنويع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي؛

– **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة؛

– **المحافظة على استمرارية المنافسة:** ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحيسن؛

– **تعبئة الموارد المالية**: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية. (هراقمي، بارك، و مدخل، 2019، الصفحات 378-379)

أما الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتتمثل فيما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛
- المساهمة في التنويع العادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره؛
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وخبراتهم. (هراقمي، بارك، و مدخل، 2019، الصفحات 378-379)

II–مفاهيم عامة حول الابتكار الأخضر للمؤسسات:

يتمثل الابتكار الأخضر في قدرة المؤسسة تحقيق تواؤم مع البيئة التي تنشط بها في توجيه منتجاتها نحو المستهلك والذي بدوره يرغب بمنتجات لها من الأمان في الاستعمال على صحته وبيئته كلها. وعليه وجب على المؤسسة أن تبتكر منتجات صديقة للبيئة. وفي سياق ذلك سنتطرق إلى تبيان المقصود من الابتكار الأخضر وما يرتبط به من مفاهيم أخرى.

II–1– مفهوم الابتكار الأخضر:

ظهرت عدة مصطلحات تعبر في مضمونها عن الابتكار غير مضر بالبيئة، فمنها الابتكار الأخضر، الابتكار البيئي، وغيرها. وعليه سوف نحاول طرح مفهوم هذا المصطلح من خلال تقديم أهم التعاريف بالإضافة إلى تقديم أهميته وأهدافه.

تستخدم كلمة أخضر كاختزال لشيء يمكن أن يحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ، وقد يشير إلى المنتج والصناعة والشركة التي تحافظ على الطاقة والموارد، ويولد الطاقة النظيفة والمتجددة، ويقلل النفايات ويعيد البيئة والتنوع البيولوجي. (قوفي و خالدي، 2021، صفحة 395)

وقد عرف chen et all الابتكار الأخضر على أنه ابتكار في الأجهزة والبرامج التي تخص المنتجات الخضراء الذي يشمل ابتكار التقنية من أجل توفير الطاقة، منع التلوث، إعادة تدوير النفايات، تصميم منتجات خضراء والإدارة البيئية. (بوطرفة و فرحي، 2020، صفحة 240) وبنظرة مقاربة فالابتكار الأخضر هو "تطوير منتج أو أسلوب عمل جديد أو عملية إنتاجية بحيث تكون أقل ضررا وملائمة للبيئة وتساهم في الحد من الأعباء البيئية، سواء ما تعلق باستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة أو ما تعلق بكيفية طرح وتسيير مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية وإعادة تدويرها". (قوفي و خالدي، 2021، صفحة 395)

كما تبرز أهمية الابتكار الأخضر من خلال اهتمامه بتقليل التلوث وتحسين الأداء البيئي، وتحسين إنتاجية الموارد، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتقليل النفايات، فضلا عن تخفيض كلف المواد المنتج، ويمكن إيجاز فواد الابتكار الأخضر فيما يلي:

- يمكن المؤسسات من الحصول على المكافآت التجارية من خلال إنشاء منتجات مستدامة بيئيا؛
- تحقيق فوائد مالية يمكن أن تزيد من القدرة التنافسية للشركات؛
- تحسين أداء الإدارة البيئية لتلبية المتطلبات والقوانين البيئية، ويؤدي دور الوسيط بين الأخلاقيات البيئية والعوائد التنافسية؛
- يعد بمثابة المفتاح لتحسين الميزة التنافسية في عالم يزداد به الاهتمام بالبيئة؛
- يوفر فرصة لتلبية طلبات الزبائن دون الإضرار بالبيئة؛
- يحسن أداء المؤسسة؛
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة؛
- يمكن المؤسسة من خفض التكاليف وزيادة الإيرادات. (بلحاجي و قلش، 2020، صفحة 61) و (الطالبي و حسين، 2018، صفحة 357)

ونشير في ذات السياق أنَّ تطبيق الابتكار الأخضر يحقق جملة من الأهداف كما يلي:

- الحفاظ على الطاقة؛
- الاستغلال الأمثل للموارد؛
- تقليل الانبعاث والغازات المسببة للاحتباس الحراري؛
- تنمية الاقتصاد؛
- التحسين المباشر للجودة البيئية والمساعدة على تحقيق مدينة صديقة للبيئة؛
- توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع؛
- تطبيق الابتكار الأخضر يساعد على تحقيق هدف المدينة الصديقة للبيئة. (الطالبي و حسين، 2018، صفحة 357) و (بلحاجي و قلش، 2020، صفحة 61)

II-2- أنواع الابتكار الأخضر:

يتفق العديد من الباحثين على أن هناك نوعين من الابتكار الأخضر وهما:

- **الابتكار في المنتجات الخضراء:** ويقصد بها إدخال منتجات جديدة أو محسنة بشكل كبير، بما يتماشى مع الابتكارات التكنولوجية والبيئية، مثلا: المواد الخام غير السامة، التصميم الأخضر، قد تشمل هذه التحسينات على تلك الموجودة في الخصائص الأساسية أو المواصفات الفنية أو البرامج، أي تطبيق الأفكار المبتكرة على تصميم وتصنيع وتسويق منتجات جديدة من أجل تعزيز التحسن البيئي لهذه المنتجات؛

– **الابتكار في العمليات الخضراء:** يعني الابتكار في العمليات الخضراء تعديل عمليات التصنيع والأنظمة لإنتاج منتجات صديقة للبيئة تحقق الأهداف البيئية، فهو استخدام طرائق مبتكرة لتقليل الآثار البيئية السلبية الناجمة عن عمليات الإنتاج، أي تشمل أنشطة تقلل من الانبعاثات أو النفايات وتشمل إعادة التدوير وخفض الاستهلاك والطاقة والمواد الخام. (مقدم، 2021، صفحة 152)

إن الأنماط الجديدة من المعيشة الجديدة من المعيشة المستدامة حتما تتطلب أساليب جديدة للإنتاج على سبيل المثال، استخدام طاقة أقل وأساليب جديدة، توصيل المنتجات المنزلية، وهذه التغيرات لا يمكن تصورها دون توافر منتجات مصممة على مبادئ جديدة، هذه المنتجات الجديدة وأساليب الإنتاج هي نتائج أنشطة الابتكار في الشركات الكبيرة والصغيرة من خلال فهمها كيفية توجيه ابتكار المنتج والعملية بشكل أفضل نحو الأهداف الخضراء، وبدأت دراسة الابتكار الأخضر منذ سنة 2000، وزادت عدد المنشورات بشرعة بعد 2009، إذ تم تصنيف البحوث في ابتكار الأخضر إلى:

- مفاهيم الابتكار الأخضر؛
- أنواع الابتكار الأخضر؛
- سياسات وحوكمة الابتكار الأخضر؛
- قياس الابتكار الأخضر. (كاكي و بورقبة، 2019، صفحة 55)

II–3– مجالات الابتكار الأخضر:

يمكن تحديد المجالات الأساسية للابتكار بشكل عام، والابتكار الأخضر بشكل خاص إلى أربعة مجالات رئيسية تتمثل في:

جدول رقم (03): مجالات الابتكار الأخضر

المجال	نطاقه
المنتج الأخضر	وذلك من خلال إدخال منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية لتكون صديقة للبيئة، من خلال تصميم منتجات تراعي المعايير البيئية باستخدام المواد الأولية الصديقة للبيئة وتجنب المواد الكيميائية خاصة السامة منها، بالإضافة إلى ذلك إمكانية تحلل أو إعادة تدوير هذه المنتجات.
العملية الإنتاجية الخضراء	بتطوير عمليات وتكنولوجيات، وكذا تقنيات إنتاج جديدة أقل ضررا بالبيئة، وقادرة على التخفيض من نسب استهلاك المواد الأولية والطاقة.
التسويق الأخضر	ويكون من خلال إتباع أساليب وتطبيقات جديدة للأنشطة التسويقية، وتحقيق التوازن بين الأهداف بتحقيق الرضا للزبون بإشباع رغباته مع أخذ البيئة بعين الاعتبار، بتجنب أضرارها والحفاظ على سلامة البيئية.
التنظيم الأخضر	ويقصد بها إدخال المفاهيم الإدارية والتنظيمية الجديدة وتطبيقاتها بهدف إيجاد بيئة عمل داخلية تسهل تطبيق المعايير البيئية، وجعلها قادرة على خفض التأثيرات البيئية السلبية قبل وقوعها من خلال التقييم المستمر لها، بهدف تحسين الأداء البيئي لها.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على أدبيات الدراسة: (رمضان و مقيمح، 2021، صفحة 415)

II-4- بنود قياس الابتكار في المنتجات الخضراء:

المنتجات الخضراء تتمتع بخصوصية تميزها عن المنتجات الأخرى بقدرتها على حماية البيئة والمحافظة عليها، ومنه توجد توجد أربعة بنود يقاس بها الابتكار في المنتجات الخضراء هي:

- أن تختار المؤسسة مواد المنتج التي تنتجه أقل قدر من التلوث في إجراء تطوير المنتج وتصميمه؛
- أن تختار المؤسسة مواد المنتج الذي يستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد في إجراء تطوير المنتج أو تصميمه؛
- أن تستخدم المؤسسة أقل كمية من المواد لتطوير المنتج أو تصميمه؛
- وأن يكون المنتج سهل إعادة تدويره وإعادة استخدامه لتطوير المنتج أو تصميمه. (خزعل و ذياب، 2019، صفحة 254)

وهناك بنود أخرى لقياس الابتكار في العمليات الخضراء، فيتطلب الأمر:

- أن عملية التصنيع في المؤسسة تقلل بشكل فعال من انبعاث المواد أو النفايات الخطرة؛
- أن تقوم عملية تصنيع المؤسسة بتدوير النفايات والانبعاثات التي تسمع بمعالجتها وإعادة استخدامها؛
- أن تقلل عملية تصنيع المؤسسة من استهلاك الماء والكهرباء والفحم أو النفط؛
- إن عملية التصنيع للشركة يقلل من استخدام المواد الخام. (خزعل و ذياب، 2019، صفحة 254)

ويظهر الشكل الموالي المحددات الرئيسية لتطوير وابتكار المنتجات الصديقة للبيئة:

شكل رقم (01): المحددات الرئيسية لتطوير وابتكار المنتجات الصديقة للبيئة

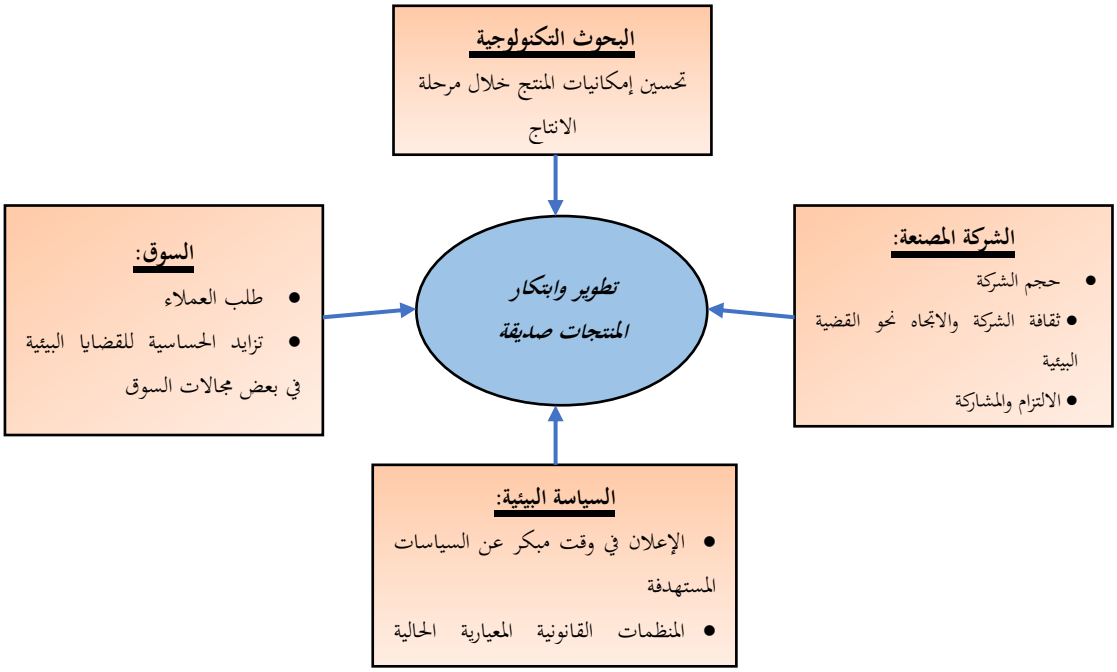

المصدر: (أبو شحاتة، 2018، صفحة 51)

III – الابتكار الأخضر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_رهانات وتحديات القدرة التنافسية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عدة تحديات تؤثر على قدرتها التنافسية وتلزمها على إتباع إستراتيجية معينة تمكنها من البقاء في السوق والاستمرار.

III –1: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تسعى الدولة الجزائرية إلى توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي، وتولي أهمية كبيرة لهذه المؤسسات لما لها من دور كبير في تنمية الاقتصاد خاصة لما آلت إليه من مكانة في اقتصاديات الدول المتقدمة، وعليه سوف نعالج نقطة مهمة في هذا العنصر، ألا وهي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. من خلال التطرق إلى التطور العددي لهذه المؤسسات باختلاف صفتها، وكذا قطاع نشاطها. وتمثل الصناعات التقليدية صرحا خصبا للسياحة والتعرف على تقاليد وثقافة المجتمع.

III –1–1–إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

يتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرور السنوات، وتتسع رقعة الاندماج في القطاعات المختلفة، والذي يدل على أهمية هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني. ويوضح الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة للألفية الثالثة كالتالي:

جدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2019/2016)

البيان	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	10362231	1074236	1092908	1193096
أشخاص معنوية	575906	609344	628219	671267
أشخاص طبيعيون	221083	222570	464689	521829
مؤسسات عمومية	390	267	262	243
المجموع	10362621	1074503	1093170	1193339
تطور م.ص.م		4.5%		

المصدر: (خداوي، 2021، صفحة 371)

المصدر الأول:CNAS, CASNOS, ECOFIE

من خلال الجدول يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد من سنة 2016 إلى سنة 2018، والملاحظ أنه من سنة 2018 إلى سنة 2019 قد تناقصت بنسبة معينة، لكن يبقى عددها معتبر وكبير جدا مقارنة بالمؤسسات العمومية. وما يدل على أنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص لها قوة اقتصادية لا يستهان بها من حيث مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الوطني ولما لها من أهمية في السياحة وكذا علاقتها بالمؤسسات الأخرى ذات الصناعات الواسعة والكبيرة.

جدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادي الجزائري سنة 2019

م.ص.م / القطاع	خاصة	عمومية	المجموع	النسبة(م.خ)	النسبة (م.ع)
الفلاحة A	7387	94	7481	1.11	27.40
المحروقات، الطاقة والمناجمHEMS	3064	2	3066	0.46	0.58
البناء والاشغال العموميةBTPH	190155	15	190170	28.33	4.37
الصناعة IM	103621	72	103693	15.44	20.99
الخدماتS	367040	60	367100	54.67	27.41
المجموع	671267	343	671510	100.00	100.00

(م.م.ص): المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

(م.خ): المؤسسات الخاصة.

(م.ع): المؤسسات العمومية.

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2020، صفحة 9)

من خلال قراءتنا للجدول يظهر جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاع خاص+قطاع عام) في مجال الخدمات نسبتها اكبر من المجالات الأخيرة، حيث تفوق بنسبة (54.67%)، تليها م.ص.م في مجال البناء والأشغال العمومية بنسبة (28.32%)، ثم الصناعة بنسبة (15.44%)، ثم الفلاحة بنسبة (1.11%)، وفي الأخير قطاع المحروقات بنسبة تكاد تكون معدومة (0.46%).

وبنظرة تفصيلية فإنَّ القطاع الخاص ينشط بكثرة في مجال الخدمات وعليه ومن وجهة نظرنا فإنه يوجد توزيع غير متوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعات فعلى سبيل المثال قطاع الفلاحة وهو أهم قطاع في تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين ومع توافر المقومات الفلاحية من مناخ وأراضي شاسعة في الجزائر إلا ان الاستثمار في هذا الجانب من القطاع الخاص يعرف قصور مقارنة مع مساهمة المؤسسات العمومية في هذا المجال بنسبة (27.40%) لكن تبقى هذه الأخيرة غير كافية للاستغلال الأمثل والكلي للطاقات الفلاحية الجزائرية. وعموما نلاحظ أنَّ المؤسسات الخاصة أكبر عددا من المؤسسات العمومية وهذا يرجع إلى سياسة الخصخصة التي تنتهجها الدولة في السنوات الأخير لعدة اعتبارات والتي منها تخفيف الثقل على الخزينة العمومية للنفقات العمومية.

ومن بين تلك المؤسسات تلعب مؤسسات الصناعة التقليدية دورا هاما في الاقتصاد القومي، كما أنها تعد حجر الزاوية في جلب السياح المحليين أو الأجانب علاوة على المقومات السياحية الأخرى. ونبين في هذا الجدول تطور التعداد خلال السنوات الأخيرة من الألفية الثالثة.

جدول رقم (06): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التقليدية الفترة (2019/2016)

	قطاع النشاط								
	المهن الحرة				الحرف				
السنوات	2016	2017	2018	2019	2016	2017	2018	2019	
العدد	501645	536560	338201	614315	233298	243699	241494	274554	
النسبة	%49.49	%50.62	%51.367	%51.49	%23.02	%22.99	%22.096	%23.01	

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2020، الصفحات 9-13)؛ (وزارة الصناعة والمناجم، 2016، صفحة 12) ؛ (وزارة الصناعة والمناجم، 2017، صفحة 12) (وزارة الصناعة والمناجم، 2018، صفحة 11)

يبين الجدول أعلاه تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المهن الحرة وكذا في مجال الحرف بين السنوات 2016 الى 2019. هذا ما يدل على وجود حركية في نشاط تلك المؤسسات. ومن بين تلك المؤسسات مؤسسات الصناعات التقليدية والتي تنشط في مجال الحرف خاصة التي تجسد ثقافة وتاريخ المجتمع الجزائري، فيوضح الجدول تزايد مستمر في المؤسسات الحرفية والتي تنشط كثيرا بالموازاة مع القطاع السياحي.

III -1-2- التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية الجزائرية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية الجزائرية بصفة عامة على غرار باقي المؤسسات بعض التحديات تعوق مسارها نحو التطور والتوسع،فيما يلي سيتم عرضها:

– **تحديات متعلقة باليد العاملة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحد توظيف اليد العاملة غير المتوفرة وهذا التحد يشمل القطاعين الخاص والعام، وتشكل أنشطة المناجم، الكيمياء والبلاستيك مجالات التوظيف الأصعب،بالإضافة لعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات؛

– **تحديات تمويلية:** غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، هو ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد ضئيلة؛

– **تحديات تموينية:** إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة؛

– **تحديات تجارية:** إن انعدام الخبرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحول دون تموقعها في الأسواق الأجنبية، علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك؛

– **تحديات جبائية:** النظام الجبائي يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، مما يخلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي؛

– **صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة:** ومن ثم انجاز المشاريع والاستثمارية وتنميتها بسببطول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثماروالرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات،ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها؛

– **تحديات تنافسية:** إن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة، جعل نتائج المنافسة محسومة للطرف القوي، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مؤهلة للمنافسة وإيجاد مكان لها في الأسواق الدولية في حال توجهها؛

– **صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:** الإدارة في الجزائر لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية إذا يغلب عليها الروتين، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية عديدة؛

– **غياب نظام المعلومات:** إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة مما لا يساعد على تنميتها وتطويرها؛ (وعزازية، 2017، الصفحات 11-13)

– **غياب ثقافة مؤسسية:** حققت المجتمعات المتطورة إنجازات ونجاحات بفضل العلوم التي توصلت إليها، والقدرات التي حققتها من ورائها. والملاحظ أنَّ الإدارة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستمدة من العلوم المختلفة ونصيب تلك المؤسسات المصغرة لا يكاد يذكر، واستنادا إلى هذه الحقيقة هناك ضرورة تحتم إيجاد وسيلة تنظم الفكر المؤسسي إلى مؤسسات صغيرة. (ود و جديدن، 2014، صفحة 139)

III –2– حقيقة الابتكار الأخضر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

ككل دولة معاصرة ومسايرة للتقدم العالمي العلمي والتكنولوجي تسعى الدولة الجزائرية إلى تجسيد مفهوم الاقتصاد الأخضر وتثمين الابتكار الأخضر في نشاط المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.من خلال إجراءات قانونية وتنظيمية. ومن هذا المنطلق سوف نبرز خطى الحكومة الجزائرية في تطبيق القواعد الدولية للاقتصاد الأخضر.

III –2–1– الابتكار الأخضر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعتمد الاقتصاد الجزائري مؤخرا على التنويع الاقتصادي والذي بدوره يثمن النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الأخيرة مرتبطة ارتباط وثيق بتقلبات السوق المحلية والعالمية.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا واستراتيجيا في تطور اقتصاديات الدول المتطورة، وبرزت أهميتها بشكل كبير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وهي تفرض وجودها في الحياة الاقتصادية بأعداد كبيرة، باعتبار نشاطها مكمل للمؤسسات الكبرى مصدر للتجديد الدائم ومثالا للديناميكية الصناعية بالإضافة إلى القوة المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج. (عيساني، 2020، صفحة 255)

وتواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر العديد من العوائق الواضحة في تنفيذ البرامج والإجراءات المتعلقة بالابتكار الأخضر، من أجل الحد من آثارها البيئية وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية أهمها ما يلي:

– يعتبر الحصول المحدود والصعب على التمويل هو العائق الرئيسي الذي يعترض ظهور الابتكار الأخضر، فالوضع المالي الصعب يهدد المؤسسات التي تشكل 90 % منها مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصغرى، وقدرتها الضعيفة على حشد تمويل إضافي لاستثماراتها في أعمال تخدم الابتكار الأخضر؛

– صعوبة القدرة على الحصول على التكنولوجيا الجديدة وإدماجها في العمليات الصناعية، ويتمثل التحدي المزدوج في الحواجز التي نلاحظها من حيث نقل التكنولوجيا في البلدان المتقدمة والجزائر؛

– ضعف قدرة الخبرات المحلية في مجال تحديد أفضل الحلول التقنية وتكييفها مع السياق المحلي بالرغم من الحصول على المعلومات المرضية نسبيا في هذا الخصوص؛

– تشير المؤسسات إلى عدم التعاون مع الجامعات مع الجامعات والمراكز البحثية فضلا عن ضعف نظم الابتكار الوطنية لاحتياجات الصناعات وعدم ملائمتها، وتدعو المؤسسات إلى تعزيز وتكييف المبادرات وبرامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب، فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها الابتكار الأخضر واحتياجات الصناعات؛

– انعدام آليات الحوار والتشاور بين الدولة والمؤسسات بشأن تعزيز الابتكار الأخضر تقريبا، فهي إما أنها ليست فعالة أو أنها قيد التنفيذ الجزئي، وعند وجودها فإنها تشرك المؤسسات الكبيرة بشكل رئيسي؛

– غياب الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين لا يأخذون في حسبانهم الاعتبارات البيئية عند شرائهم للسلع والخدمات عكس الأسواق الأوروبية، على أساس أنَّ معظم الأسواق الجزائرية تسوق منتجاتها في الأسواق المحلية التي لا تفرض شروطا بيئية معقدة كالتي تفرض في أسواق الدول المتقدمة؛

– جهل معظم مديري المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة بالمكاسب الاقتصادية والتجارية لتطبيق نظام الإدارة البيئية والتوجه نحو إنتاج أنظف الذي يحقق لها وفرات في التكاليف ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية مشددة. (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 115) .

III –2–2– دعم الابتكار الأخضر في التشريع الجزائري:

في إطار الاهتمام بالبيئة وتجسيدا للقوانين الدولية، تسعى الجزائر كأي دولة إلى الحفاظ على البيئة بصفة عامة، وتحاول جاهدة لفرض ضوابط على المواطنين والمؤسسات للاستغلال العقلاني لموارد البيئة. وعليه وضع المشرع الجزائري قوانين تحكم المؤسسات بصفة عامة.

وتتمة لمغزى الأسطر السابقة ومن الناحية القانونية فإنَّ "المشرع الجزائري لم يخص البراءة الخضراء بتعريف خاص باعتبارها نوع حديث من البراءات التي لا تقل أهمية عن الإبراء التقليدي، إلا أنه نص في مضمون المادة 8 من الأمر 07/03 السالف الذكر، على أنه لا يمكن الحصول على براءة الاختراع بالنسبة للاختراعات التي يكون استغلالها على الإقليم الجزائري مضر بصحة وحياة الأشخاص والحياوانات أو يشكل خطرا جسيما على حماية البيئة، وذلك دون أن يتوسع أكثر في تحديد معنى الاختراع الذي قد يشكل ضرر جسيم على البيئة. ويمكن تعريف البراءة الخضراء على أنها الشهادة أو السند الذي تمنحه الدولة للمخترع لغرض احتكار استغلال اختراعه المتعلق بالمحافظة على البيئة والمحيط، وتعد شكلا من أشكال البراءة العادية مع خصوصية رميها إلى تحقيق أهداف بيئية لصالح المستهلك والأجيال القادمة، وبذلك تعد البراءة الخضراء بمثابة أداة لحماية الاختراع الصديق للبيئة، وتحقيق الاحتكار الاستغلالي له، بهدف تحقيق حماية لسلامة وصحة المستهلك. وتتميز براءة الخضراء بخصائص تتمثل فيما يلي:

– هي أداة وجدت لحماية الاختراع الأخضر؛

- تضمن البراءة الخضراء للمخترع حق استغلال اختراعه والاستئثار به لفترة محددة؛
- تضمن البراءة الخضراء حماية للبيئة وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة. (عبد الصمد و مصعور، 2021، صفحة 491)

III -2-3- إستراتيجية الجزائر في دعم الابتكار الأخضر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية:

يهدف الابتكار الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية وبين حماية البيئة، وبالموازاة مع ذلك تقوم المؤسسات بالابتكار الأخضر لتتمكن من ابتكار منتجات خضراء قادرة على تقليل الضرر البيئي إلى حد أدنى.

فتلعب الابتكارات الخضراء دورا رئيسيا في تعزيز وتفعيل النمو الأخضر، كما أنها تعتبر المسار الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والاستدامة البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تمكن هذه المؤسسات من تعزيز ميزتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبح الابتكار الأخضر أكثر أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لزيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين أصبحوا يقتنون المنتجات التي لا تحتوي على مواد خطرة وسامة. (ونوغي و مريجة، 2020، صفحة 163)

وقد سعت الجزائر مثلها مثل باقي الدول السائرة في طريق النمو إلى تجسيد مصطلح الابتكار الأخضر من خلال عدة استراتيجيات والتي تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تبني فلسفة الابتكار الأخضر.فأخذت الجزائر تسلك تدريجيا مسار تنمية يرمي إلى إعادة هيكلة نموذج النمو الاقتصادي الحالي لمواجهة التحديات الرئيسية التي تطرحها ندرة الموارد، التحول في مجال الطاقة، التكيف مع المناخ، التكامل الصناعي. فكانت هذه خطتها للتنمية لخمس سنوات مضت (20119/2015) للاقتصاد الأخضر. (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 113)

وتحرص وزارة البيئة والطاقات المتجددة على تشجيع الأخذ بتكنولوجيا سليمة بيئيا والبحث والابتكار لدعم الاقتصاد الأخضر والتدويري الذي كان محور الجلسات الجهوية (بليدة، بومرداس، غرداية) (عيساني، 2020، صفحة 257)

وبشكل موجز نبين آليات عمل السياسات البيئية في الجزائر، والتي تسري على كل المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تضم مؤسسات الصناعات التقليدية. فيتم تمويل السياسات البيئية عبر مجموعة من الآليات من قبيل الصناديق الوطنية، والتدابير الجبائية، وقروض الاستثمار بفوائد تفضيلية. ونفصلها في:

- **أهم الصناديق الوطنية:** الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، صندوق الاستثمار الفلاحي، صندوق الطاقات المتجددة، صندوق مكافحة التصحر، صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية؛
- **البحث والتكوين في القطاعات البيئية:** تظهر الجهود المبذولة من خلال المعاهد والمراكز المفتوحة في تطوير المجال وأهمها المعهد الوطني للتكوينات البيئية، المدرسة العليا لتدبير الموارد المائية، مركز تنمية الطاقات المتجددة، مركز البحث العلمي والتقني بالمناطق الجافة، المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية، معهد التنمية المستدامة لإفريقيا تابع للأمم المتحدة.
- **المعهد الجزائري للتقييس:** والذي يساعد في إرساء قواعد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات حتى تلتزم بشكل إرادي بتنفيذ خطة عمل في المجال البيئي، ولقد اعتمدت 16 شركة كبرى معيار الإيزو 26000 تحت إشرافه حتى تحسن صورتها، أمَّا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل من النسيج الصناعي فهي تعاني من المعرف المحدودة بالتشريع

البيئي، الخبرة غير كافية والولوج المحدود للتكنولوجيا والجهل بوجود البرامج التي وضعتها الدولة في هذا الإطار. (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 114)

IV – خاتمة :

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة من مكونات القاعدة التي يتأسس عليها الاقتصاد القومي لأي دولة متقدمة. ويمكننا استخلاص أهم النتائج من هذا البحث في التالي:

– تتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الإطارات المحلية، تنويع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي، تقديم منتجات وخدمات جديدة، تعبئة الموارد المالية؛

– تتمثل الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين، والمساهمة في التنويع العادل للدخول، والتخفيف من المشكلات الاجتماعية؛

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية الجزائرية تحديات تعوق مسارها نحو التطور والتوسع منها تحديات متعلقة باليد العاملة، تمويلية، تموينية، جبائية، تنافسية، قانونية، ...الخ.

– يساعد الابتكار الأخضر في إرساء قواعد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بشكل مستمر اتجاه البيئية. فتلعب الابتكارات الخضراء دورا رئيسيا في تعزيز وتفعيل النمو الأخضر.

– يلعبالابتكارالأخضردورارئيسيافيتعزيزوتفعيلالنموالأخضر،ويعتبرالمسارالأساسلتحقيقالتنميةالمستدامةوالاستدامةالبيئيةللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة الجزائرية، وبذلك فهو يعزز من القدرة التنافسية لها.

– تسعى الدولة الجزائرية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية من خلال تقنين نشاطها وإدماجها في التنمية الاقتصادية، كما تحاول الحكومة رفع مستوى تلك المؤسسات من خلال دعمها ومساعدتها بالتغلب على بعض العوائق في ممارسة نشاطها؛

– يتطلب تجسيد مفهوم الابتكار الأخضر من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عوامل منها: توافر تمويل مناسب، الحصول على تكنولوجيا جديدة وإدماجها في العمليات الصناعية، خبرات تقنية عالية، ..الخ.

– تحقيق الابتكار الأخضر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يقوم على إرادة سياسية للدولة في ضبط الأطر الإدارية والقانونية التي تنشط بها هذه المؤسسات.

التوصيات:

بناء على ما توصلنا إليه من نتائج يمكننا تقديم بعض التوصيات والتي نراها مناسبة للتثمين الابتكار الأخضر الذي بدوره يساهم في تعزيز الاقتصاد الأخضر بالجزائر:

– انجاز مراكز وطنية لمراقبة البيئة، وتكثيف برامج الحفاظ على المناخ، وتعزيز أدوات التنمية الاقتصادية ذات البعد الصديق للبيئة (الابتكار الأخضر)؛

– تجسيد على ارض الواقع بنود الأمم المتحدة في حماية البيئة، ومسايرة الدول المتقدمة في تطبيق مبادئ الابتكار الأخضر.

– التركيز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية باعتبار نشاطها مكمل للمؤسسات الكبرى ومصدر للتجديد الدائم ومثالا للديناميكية الصناعية بالإضافة إلى القوة المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج؛

– التركيز بجدية على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية في تنمية السياحة المحلية والأجنبية، وربطها بالتنمية الاقتصادية؛

– تبني مؤسسات الصناعات التقليدية إستراتيجية الابتكار الأخضر والالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بالمحافظة وحماية البيئة.

قائمة المراجع:

– أحمد عبد الستار الطالبي، و علياء إبراهيم حسين. (2018). عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية –دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل–. *مجلة جامعة جيهان، أربيل العلمية، إصدار خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية* .

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (15 12, 2001). المادة 04 من القانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/12. *المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77* . الجزائر.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (11 01, 2017). المواد 8-9 و10 من القانون 02/17. *والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة، العدد: 02*. الجزائر.

– إيمان رمضان، و صبري مقيمح. (2021). الدور الوسيط للابتكار الأخضر في العلاقة بين المسؤولية البيئية والميزة التنافسية المستدامة –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حجر السود سكيكدة–. *مجلة الإستراتيجية والتنمية* .

– بصير خلف خزعل، و عامر رجب ذياب. (2019). الاستجابات التنظيمية الخضراء وأثرها في تعزيز الابتكار الأخضر: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مجموعة شركات الكرونجي في كركوك. *مجلة الدنانير* .

– ثناء معوض علي أبو شحاتة. (2018). دور الابتكار الأخضر في تصميم المنتجات صديقة البيئة: دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع الصناعات الكهربائية في مدينة العاشر من رمضان. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* .

– خديجة بلحاجي، و عبد الله قلش. (2020). دور الابتكار الأخضر في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات –عرض بعض التجارب–. *مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة* .

– رفيقة عيساني. (2020). استراتيجية المشرع الجزائري في تنمية الاقتصاد الأخضر بواسطة التاهيل البيئي والتسويق عن طريق بورصات المناولة. *مجلة الاجتهاد القضائي* .

– ريمة عبد الصمد، و جليلة مصعور. (2021). دور براءة الاختراع في نشر الابتكار الأخضر. *مجلة الاجتهاد القضائي*.

– سارة عبد العزيز وعزازية. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–الواقع والتحديات. *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة في الجزائر*. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر .

– سعاد قوفي، و فراح خالدي. (2021). سعاد قوفي، الابتكار الأخضر كأحد مداخل ريادة الأعمال: شركة زايرة لإدارة المزارع بتطبيقات تقنية نموذجا. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* .

– سليمان ناصر، و عواطف محسن. (2014). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول، . *الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر*. المسيلة: جامعة المسيلة.

– سمير عبد الصمد، و سهام شوشان. (2020). المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "مشتلة المؤسسات– محضنة باتنة نموذجا" ا. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية* .

– صورية بوطرفة، و سمرة فرحي. (2020). دور الإبتكار الأخضر في تحسين الأداء البيئي: تجارب مؤسسات. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال* .

– عبد القادر مصطفى خداوي. (2021). التنمية الاقتصادية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* .

– عبد الكريم كاكي، و قويدر بورقبة. (2019). الثلاثية الجديدة: الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإشكالية التنمية المستدامة: (إسقاط المقاربة على حالة الجزائر). *مجلة الاقتصاد والمانجمنت* .

– مُحَمَّد بن موسى، و عمر قمان. (2019). استراتيجيات وآليات دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى حالة الجزائر). *ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية*. الجزائر.

– مراد إسماعيل ود، و لحسن جديدن. (2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر. *مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية* .

– ملكية أحميدة. (2009). محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مذكرة ماجستير*، . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة ورقلة.

– مونية جليل. (2019). تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري*. تيزي وزو: جامعة تيزي وزو.

– نبيل ونوغي، و خديجة مريجة. (2020). الابتكار الأخضر كأداة مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين مكانته في التشريع الجزائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الأكاديمية للبحث القانوني* .

– نجلاء هراقمي، نعيمة بارك، و خالد مدخل. (2019). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر– الواقع والمأمول . *ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية*. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.

- وزارة الصناعة والمناجم .(2017) .، *نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسة)رقم .(31*الجزائر :المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات ونظام المعلومات.

- وزارة الصناعة والمناجم .(2016) .*نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسة)رقم .(29*الجزائر :المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات ونظام المعلومات.

- وزارة الصناعة والمناجم .(2018) .*نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسة)رقم .(33*الجزائر :المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات ونظام المعلومات.

- وزارة الصناعة والمناجم. (2020). *نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسة، رقم 36.* الجزائر: المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات ونظام المعلومات.

- وهيبة مقدم. (2021). دور الجامعة في دعم ممارسات الابتكار الأخضر (تجربة الجامعات الألمانية). *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية* .

- ياسر عبد الرحمان، و عماد الدين براشن. (2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الواقع والتحديات. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة* .